

317131 - هل يحق للمطلقة أخذ نصف بيت الزوجية بحجة أنها كانت تعلم وتشارك في مصاريف البيت ؟

السؤال

أنا متزوج منذ ٢٢ سنة، ولدي ٤ من الأبناء، هاجرت إلى كندا منذ ٢٣ سنة، والحمد لله وفقت في عملي، وكان دخلي أعلى من المتوسط، وقبل السفر لكندا كنت أعمل بالخليج، واستطعت شراء بيت في كندا بعد أربع سنوات فقط، زوجتي بدأت العمل منذ ١٩ سنة، وبعد عدة سنوات زاد راتبها، وأصبحت تضع جزءاً من راتبها في المصرف الشهري للبيت، مع العلم بأنني كنت أضع ما لا يقل عن ثلاثة أضعاف ما تضع، وكان راتبها تحت تصرفها بالكامل، وكثيراً ما صرفت منه على مستلزماتها وسفرياتها الخاصة وغيره، ولم أطلب أبداً أن تضع أي شيء من راتبها للبيت، إلا في فترة كنت أبحث عن عمل وأدرس لمدة سنتين، وكانت أضع ما يعادل ما تضع، إن لم يكن أكثر، واستطعت استدانة مال خلال تلك الفترة، تم سداده مني بالكامل لاحقاً، نحن الآن في خلاف، وعلى مشارف الطلاق؛ لأسباب عديدة، وكذا تعطي لها الحق في أخذ نصف البيت للزوجة سواء كانت تعلم أم لا، وهي متمسكة بهذا الطلب بشدة، وتقول: إنها لا تفعل شيئاً يغضب الله تعالى؛ لأنها كانت تدفع في مصروف البيت منذ ١٩ سنة، وخيرتني إما أن أدفع لها كل ما دفعت خلال ١٩ سنة، وتنازل عن البيت بالكامل لي، أو أن تأخذ نصف البيت، وكل واحد يذهب لحاله بالطلاق. افترحت عليها أن تتنازل عن حصتها في البيت؛ لأن هذا ليس من الإسلام، وسأجعلها تقيم في البيت، ولا داعي للطلاق، وهي سترت نصيتها حسب الشرع، ولكنها رفضت، أنا الآن منفصل عنها منذ ٥ سنوات خارج البيت. السؤال: هل يمكنني أن أرفع عليها قضية طلاق، وأوكل محامياً لبيع البيت وإعطائي النصف، ولكني أخاف أن تتضرر من هذا، وكذلك الأولاد سيتأثرون، مع العلم بأن أغلبهم تركوا البيت، ولم يبق معها إلا بنتنا ٢٢ سنة؟ وهل تمسكها بنصف البيت، أو أن أدفع لها كل ما دفعت خلال ١٩ سنة من الدين في شيء؟ وكيف أتصرف أو أوصل لها الرسالة؟

الإجابة المفصلة

أولاً:

لا يلزم الزوجة أن تدفع شيئاً في مصاريف البيت ، إلا إن علق الزوج السماح لها بالعمل على ذلك.

وأما إذا لم يشترط ذلك، وكانت تدفع المال في مصاريف البيت دون طلب منها، فهذا على وجهين:

1-أن تدفعه عن طيب نفس، فيكون هبة وإنساناً، فإذا اشتري الرجل بعد ذلك بيته أو غيره، كان ملكاً له، وليس للزوجة أن تدعي حقاً فيه لأنها كانت تنفق وتساعد في المصاريف، إلا أن يشتراكاً في شراء البيت فيكون ملكاً لهما على قدر ما دفعاً.

2-أن تدفعه عن غير طيب نفس، خوفاً من أن يطلقها، فالواجب أن يرد لها ما دفعت، لكن لو اشتري بيته بمالي فهو ملك خالص له، مع وجوب أن يرد لها ما دفعت.

وينظر: جواب السؤال رقم : [\(140457\)](#).

ثانياً:

لا يجوز للزوجة الرجوع في الهبة والمطالبة بما أنفقته في مصاريف البيت؛ لحرم الرجوع في الهبة؛ لما روى أبو داود (3539)، والترمذى (2132)، والنمسائى (3690)، وابن ماجه (2377) عَنْ أَبْنِ عُمَرَ وَأَبْنِ عَبَّاسٍ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا يَحُلُّ لِرَجُلٍ أَنْ يُعْطِي عَطِيَّةً أَوْ يَهَبَ هَبَةً فَيَرْجِعَ فِيهَا ، إِلَّا الْوَالِدُ فِيمَا يُعْطِي وَلَدُهُ ، وَمَثْلُ الَّذِي يُعْطِي الْعَطِيَّةَ ، ثُمَّ يَرْجِعُ فِيهَا ، كَمَثْلِ الْكُلْبِ؛ يَأْكُلُ ، فَإِذَا شَيْغَ : قَاءَ ، ثُمَّ غَادَ فِي قَيْبِهِ » والحديث صحيح الألبانى فى "صحيح أبي داود".

قال ابن قدامة رحمه الله : " (ولا يحل لواهب أن يرجع في هبته ، ولا لمهد أن يرجع في هديته ، وإن لم يتب عليها) ."

يعنى وإن لم يعوض عنها . وأراد : من عدا الأب ؛ لأنه قد ذكر أن للأب الرجوع ... فأما غيره فليس له الرجوع في هبته ولا هديته . وبهذا قال الشافعى وأبو ثور " انتهى من "المغني" (397 / 5) .

ثالثاً:

المدة التي طلبت فيها من زوجتك أن تضع راتبها أو جزءا منها في مصاريف البيت، فيها تفصيل كذلك، فينظر هل وضعت هي المال إحسانا وهبة، أو قرضا، أو خوفا.

فإن دفعت المال خوفا ، أو على سبيل القرض : فإنه يلزم رده إليها، وليس لها حق في البيت.

رابعاً:

حكم القاضي-ولو كان مسلما- لا يحل الحرام؛ لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَإِنَّهُ يَأْتِينِي الْخَضْمُ فَلَعِلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَبْلَغَ مِنْ بَعْضٍ فَأَخِسِبْ أَنَّهُ صَدَقَ فَأَقْضِي لَهُ بِحَقِّ مُسْلِمٍ فَإِنَّمَا هِيَ قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ فَلَيُأْخُذْهَا أَوْ فَلَيُنَثِرْهَا » رواه البخاري (2458)، ومسلم (1713).

فينبغي أن تراعي ما ذكرنا من التفصيل، فإن لم يكن لزوجتك حق فانصحها وبين لها، أو وسط من ينصح لها.

ولو اتفقتما على شيء ، وتصالحتما على إنهاء النزاع بينكم، على أن تدفع لها شيئاً تطيب نفسك به ، ويرضيها : فلا حرج عليكم في ذلك ؛ فالصلح جائز بين المسلمين، إلا ما حرم حلالا، أو أحل حراما.

والله أعلم.